

الجمعية العامة الدورة التاسعة والستون
البند ٢٢ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/69/471/Add.2)]

٢٣٢/٦٩ - إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها
البلدان النامية غير الساحلية: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني
المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان فيينا^(١) وبرنامج عمل فيينا للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤ لصالح البلدان
النامية غير الساحلية^(٢)، المعتمدين في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية
غير الساحلية المعقود في فيينا في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، والذي
أعرب فيه جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة عن التزامهم بتنفيذ برنامج العمل،

وإذ تؤكد من جديد الهدف الرئيسي لبرنامج عمل فيينا وهو العمل بشكل أكثر
اتساقاً على تلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتصدي
للتحديات التي تواجهها بسبب موقعها النائي وغير الساحلي وما تواجهه من معوقات
جغرافية، والإسهام بالتالي في تحسين معدل النمو المستدام والشامل الذي يمكن أن يسهم
في القضاء على الفقر من خلال التحرك نحو تحقيق هدف إنهاء الفقر المدقع،

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية^(٣) وإلى الاجتماع العام الرفيع المستوى
للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية ووثيقته الختامية^(٤) وإلى الوثيقة الختامية

(١) القرار ١٣٧/٦٩، المرفقان الأول والثاني.

(٢) القرار ٢/٥٥.

(٣) القرار ١/٦٥.



الرجاء إعادة الاستعمال



للاجتماع الخاص لمتابعة الجهود المبذولة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، الذي عُقد في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣^(٤)،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في عام ٢٠١٢ المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(٥)،

وإذ تشير كذلك إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ وإلى مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي عقد في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

وإذ تشير إلى إعلان ألماني^(٦) وبرنامج عمل ألماني: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية^(٧)،

وإذ تسلّم بأن عدم امتلاك البلدان النامية غير الساحلية منافذ بريّة إلى البحر، الذي يزيده سوءا البعد عن الأسواق العالمية وارتفاع تكاليف العبور وأخطاره، لا يزال يشكل عقبات خطيرة تحد من عائدات التصدير وتدفقات رأس المال من الخاص وحشد الموارد المحلية لهذه البلدان، ويؤثر بالتالي سلبا في نموها وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية بوجه عام،

وإذ تعترف بالحاجة إلى النهوض بالتكامل الإقليمي الهادف ليشمل التعاون فيما بين البلدان وأهمية تحسين مرافق البنية التحتية الحالية للنقل من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا،

وإذ تسلّم بأن برنامج عمل فيينا يستند إلى شراكات محددة ومعززة، تستعين به البلدان النامية غير الساحلية في مساعيها الرامية إلى تسخير فوائد التجارة الدولية، وتحويل اقتصاداتها هيكلية، وتحقيق نمو أكثر شمولا واستدامة،

وإذ تحيط علما بالبيان الصادر عن الاجتماع الوزاري السنوي الثالث عشر للبلدان النامية غير الساحلية المعقود في مقر الأمم المتحدة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤،

(٤) القرار ٦٨/٦.

(٥) القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق.

(٦) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماني، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الثاني.

(٧) المرجع نفسه، المرفق الأول.

وإذ تحيط علما أيضا بتقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية
غير الساحلية^(٨)،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام المعنون "الاستعراض العشري لتنفيذ برنامج
عمل المائي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد
للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية"^(٩)؛

٢ - تدعو البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر وشركائهما
في التنمية، ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى إلى تنفيذ الإجراءات التي
تم الاتفاق عليها في برنامج عمل فيينا للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ لصالح البلدان النامية
غير الساحلية^(١٠) في مجالاته الستة ذات الأولوية، وهي المسائل الأساسية المتصلة بسياسات
المرور العابر، وتطوير الهياكل الأساسية وصيانتها، والتجارة الدولية وتيسير التجارة،
والتكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي، والتحول الاقتصادي الهيكلي، ووسائل التنفيذ على
جميع المستويات بشكل منسق ومتسق وسريع؛

٣ - تدعو الدول الأعضاء إلى أن تدمج برنامج عمل فيينا في استراتيجياتها
الإئتمانية الوطنية والقطاعية لكفالة تنفيذه بفعالية؛

٤ - تدعو الشركاء في التنمية إلى توفير دعم تقني ومالي هادف، حسب
الاقتضاء، من أجل تنفيذ الإجراءات المحددة المدرجة في برنامج عمل فيينا؛

٥ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة أن تدمج برنامج
عمل فيينا في برامج عملها، حسب الاقتضاء، في إطار ولاية كل منها، وأن تدعم البلدان
النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في تنفيذ برنامج العمل بطريقة متسقة ومنسقة
تنسيقا جيدا، وتدعو المنظمات الدولية، مثل البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية ومنظمة
التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية والصناديق المشتركة للسلع الأساسية ومنظمات
التكامل الاقتصادي الإقليمي وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة إلى
القيام بذلك؛

٦ - تدعو البلدان النامية إلى أن تقدم، انطلاقا من روح التضامن وبما يتسق
مع قدراتها، الدعم اللازم لتنفيذ برنامج عمل فيينا على نحو فعال في مجالات التعاون المتفق

(٨) A/CONF.225/7.

(٩) A/69/170.

(١٠) القرار ١٣٧/٦٩، المرفق الثاني.

عليها في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يعد تكملة للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلا عنه؛

٧ - تدعو القطاع الخاص إلى المساهمة في تنفيذ برنامج عمل فيينا، كل في مجال اختصاصه وتمشيا مع الأولويات الوطنية للبلدان النامية غير الساحلية؛

٨ - تعيد تأكيد الحاجة إلى إيلاء الاعتبار المناسب للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتحديات التي تواجهها في صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٩ - تشدد على أهمية النجاح في تنفيذ ومتابعة واستعراض برنامج عمل فيينا على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛

١٠ - تؤكد أن مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، سيعمل، وفقا للولاية التي أسندتها إليه الجمعية العامة، على كفالة التنسيق في متابعة تنفيذ برنامج عمل فيينا ورصده بفعالية وتقديم تقارير عن تنفيذه وسيضطلع بجهود في مجال الدعوة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي وتؤكد أيضا ضرورة أن يعمل المكتب، بالتعاون مع الأطراف صاحبة المصلحة ذات الصلة الأخرى، كل في إطار ولايته، على وضع مؤشرات ذات صلة لقياس التقدم المحرز صوب تنفيذ برنامج العمل في البلدان النامية غير الساحلية؛

١١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها السبعين، تقريرا عن تنفيذ برنامج عمل فيينا؛

١٢ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السبعين البند الفرعي المعنون "متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية" في إطار البند المعنون "مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة".

الجلسة العامة ٧٥

١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤